

بلاغ

في إطار التفاعل مع بلاغ المركز السينمائي المغربي المتعلق بدخول القانون رقم 18.23 حيز التنفيذ، تدارست الغرفة المغربية لمنتجي الأفلام مجموعة من النقط في إطار اجتماع مكتبها يوم 22 شتنبر 2025، وخلصت إلى ما يلي:

- أن النصوص التنظيمية للقانون الجديد تستجيب لتطلعاتها المعبر عنها بالجلسة التشاورية المنعقدة بتاريخ 29 يناير 2025 تحت رئاسة السيد الكاتب العام لقطاع التواصل، في إطار المشاورات الثانية المعلن عنها من لدن السيد وزير الشباب والثقافة والتواصل بتاريخ 21 يناير 2025.
- أن النصوص التنظيمية تتطلب تسريع رقمنة المساطر الإدارية قصد جذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية بالقطاع السينمائي، بما يعزز مكانة المغرب كوجهة جاذبة للتصوير والإنتاج المشترك.
- أن تفعيل الترسانة القانونية الجديدة يتطلب تعزيز علاقة التعاون والشراكة بين وزارة الشباب والثقافة والتواصل والمركز السينمائي المغربي والمنظمات المهنية للصناعة السينمائية، وذلك عبر إصدار ميثاق الصناعة السينمائية كإطار تعاقدى ومرجعي يحدد الحقوق والالتزامات المشتركة.
- تدعو الغرفة شركات الإنتاج والشركات الحاصلة على الاعتماد إلى ملاءمة أوضاعها القانونية والتنظيمية مع مقتضيات الجديدة في أقرب الآجال، وتقديم كافة الوثائق والمعطيات المطلوبة، بما يضمن المصداقية والشفافية في الممارسة المهنية.
- تؤكد الغرفة على ضرورة التزام الحكومة بمنع الإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية من التعاقد مع أي شركة غير حاصلة على اعتماد تنفيذ الإنتاج الوطني، حماية للمهنة، وترسيخاً لمبدأ تكافؤ الفرص، وضماناً لاحترام القانون.
- أن العلاقة بين شركات الإنتاج وكتاب السيناريو ينبغي أن تكون مبنية على العقود الشفافة والوفاء بالالتزامات، بما يضمن حقوق الطرفين ويعزز الإبداع والاحترافية.

- أن العلاقة بين شركات الإنتاج السينمائي والمخرجين ينبغي أن تكون علاقة تعاون مهني شامل، لا تقتصر على الجانب المادي بقدر ما تبحث عن سبل تطوير صناعة الأفلام السينمائية والأعمال السمعية البصرية.
- أن العلاقة بين شركات الإنتاج والتقنيين السينمائيين ينبغي أن يسودها الاحترام والتعاون المثمر، دون الإخلال بالعقود المبرمة بين الطرفين، حفاظاً على الاستقرار المهني والالتزام بالتعاقدات.
- أن العلاقة بين شركات الإنتاج وشركات توزيع الأفلام السينمائية ينبغي أن تكون علاقة متوازنة وعادلة، قائمة على حماية حقوق المنتجين، وضمان استمرارية الدورة الاقتصادية للفيلم، مع تمكين الموزعين من أدوات وآليات ناجعة لتوسيع قاعدة المشاهدة.
- أن العلاقة بين شركات الإنتاج السينمائي وشركات توزيع الأفلام السينمائية ينبغي أن تنطلق من مرحلة البحث عن تمويلات للفيلم ودراسة السيناريو كمشروع إنتاج متكامل، بما يسمح بتبني رؤية مندمجة لتسويقه، عوض الاقتصار فقط على مرحلة ما بعد إنجازه.
- أن العلاقة بين شركات توزيع الأفلام السينمائية والقاعات السينمائية ينبغي أن تستحضر حقوق شركات الإنتاج، في إطار مقاربة متوازنة تحمي مصالح جميع الفاعلين وتضمن استمرارية الدورة الاقتصادية للفيلم.
- تدعو الغرفة كافة المنظمات المهنية في مجال الصناعة السينمائية، وخاصة الإنتاج، إلى الانخراط في قطب مهني واحد قوي وفاعل، يواكب هذه المرحلة الجديدة، ويمثل قوة اقتراحية قادرة على الدفاع عن مصالح القطاع، والمساهمة في إنجاح أورش الإصلاحي.
- تدعو الغرفة القطاع الخاص إلى الثقة في صناع السينما المغربية، وذلك من خلال إرساء نظام تمويل خاص بالسينما المغربية يستحضر خصوصياتها ويساهم في خلق نموذج اقتصادي متميز وفريد خاص بها.
- تدعو الغرفة المغربية الجهات والجماعات الترابية الأخرى إلى تخصيص دعم إضافي للأفلام السينمائية والأعمال السمعية البصرية المصورة بمجالها الترابي، قصد تشجيع الإنتاج السينمائي الوطني والأجنبي بالمغرب، وتعزيز العدالة المجالية في تنمية الصناعات الثقافية.

- تدعو الغرفة المغربية قطاع التربية الوطنية إلى التفكير في إحداث بكالوريا فنية، كخطوة استراتيجية لتأهيل الأجيال المقبلة، وربط التكوين الأكاديمي بالمهن الفنية والسمعية البصرية، بما يعزز من استدامة القطاع ويرسخ قيم الإبداع لدى الناشئة.
- تعلن الغرفة عن انخراطها في ورش إعادة النظر في منظومة الدعم العمومي الموجه للسينما بأقطابها المتعددة، قصد ملاءمتها مع الترسانة القانونية الجديدة، وجعلها آلية ناجعة لمواكبة التطورات الوطنية والدولية، بما يخدم إشعاع السينما المغربية في عالم متغير.
- فتح نقاش وطني واسع حول الفيلم المغربي بعد التطورات الكبرى التي شهدتها السينما الوطنية في العقود الأخيرة، وذلك لإعادة صياغة الهوية السينمائية المغربية في سياق عالمي متغير.
- الانتقال من الفصل بين الفيلمين التجاري والمؤلف إلى صناعة فيلم قادر على تحقيق مداخل للقاءات السينمائية وحصد جوائز من المهرجانات الدولية ذات الصيت العالمي.
- ضرورة الانفتاح على السوق الآسيوي في الإنتاج باعتباره مدرسة سينمائية مستقلة بذاتها ومتطورة من حيث تقنيات الحبكة السينمائية وجودة تقنيات التصوير.
- تؤكد الغرفة على ضرورة إعادة تفعيل مختبر الصناعة السينمائية ليضطلع بدوره الاستراتيجي في تعزيز العلاقات جنوب-جنوب، ويصبح فضاءً للتفكير والإبداع والإنتاج المشترك، ومحوراً أساسياً للقوة الناعمة للسينما المغربية على الصعيدين الإقليمي والقاري.
- تدعو الغرفة إلى الانفتاح على الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة في مجالات التصوير والإنتاج والعرض السينمائي، باعتبارها أدوات ضرورية لمواكبة التحولات التكنولوجية العالمية، وتحديث البنية التحتية للقطاع، بما يساهم في تحسين تنافسيته وإشعاعه الدولي.
- تشدد الغرفة على أهمية التكوين المستمر في اللغات الأجنبية الحية، خصوصاً الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، لتمكين المهنيين من الاندماج الفعّال في الإنتاجات الأجنبية، وتعزيز القدرة الترويجية للمغرب كأرض جاذبة للاستثمار السينمائي، وكشريك رئيسي في السوق العالمية.
- تعزيز الانفتاح المغربي على العمق الإفريقي من خلال إطلاق ورش سينمائي قاري يقوم على تنظيم أيام للسينما المغربية بالبلدان الإفريقية، مقابل تنظيم أيام للسينما الإفريقية بالمغرب، في إطار التعاون جنوب-جنوب.



- تعزيز ترويج الفيلم المغربي ببلدان إقامة المهاجرين المغاربة، بما يساهم في التعريف بالسينما المغربية بالخارج، ويفتح آفاقاً جديدة لتسويقها وربطها بجمهورها الطبيعي.

- العناية بالموروث الثقافي المغربي عبر دعم الفيلم الصحراوي الحساني والفيلم الأمازيغي، إلى جانب باقي التعبيرات الثقافية والهويات المغربية المتعددة الروافد، في انسجام مع رؤية تجعل من التنوع الثقافي قوة إبداعية لصناعة سينمائية متجددة.

وتؤكد الغرفة أن تنزيل هذه الإصلاحات يندرج في صميم الرؤية الملكية السامية التي جعلت من الثقافة والإبداع رافعة أساسية للتنمية، ووسيلة لتعزيز مكانة المغرب كوجهة إبداعية وإنتاجية رائدة على المستويين الإقليمي والدولي.

كما تعلن الغرفة عن التزامها بمتابعة تنفيذ هذه الإصلاحات والتنسيق المستمر مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل والمركز السينمائي المغربي وكافة المنظمات المهنية، بما يضمن تنزيلاً أمثل لهذه الأوراش الاستراتيجية في خدمة مستقبل الصناعة السينمائية الوطنية.

وفي الختام، تتوجه الغرفة المغربية لمنتجي الأفلام بجزيل الشكر لكل المؤسسات التي ساهمت في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقطاع السينمائي.

الغرفة المغربية لمنتجي الأفلام
La Chambre Marocaine
des Producteurs de Films